



اسم المقال: عرض مقال (السياسة الخارجية التركية وسر الصعود) للكاتب زيا ميرال

اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6962>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 07:05 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



السياسة الخارجية التركية وسر الصعود*

للكاتب زيا ميرال**

ترجمة

سميرة ابراهيم عبد الرحمن (***)

منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية (AKP) الى سدة الحكم في العام ٢٠٠٢، وبعد مدة وجيزة من هجمات الحادي عشر من ايلول /سبتمبر ٢٠٠١، راحت وسائل الإعلام الدولية تولي الكثير من الاهتمام للتطورات الجارية في تركيا. بالنسبة للمحللين المحليين، أثار ظهور حزب العدالة والتنمية المسلم المحافظ، والنصر المبين الذي حققه لاحقاً في انتخابات العام ٢٠٠٧، المخاوف بشأن تآكل العلمانية في تركيا. اما بالنسبة للمراقبين الأجانب، وما دام تهديد الاسلام المسلح بات العدسة التي يُنظر من خلالها للأحداث في العالم الاسلامي، فان الانتصارات الانتخابية لحزب العدالة والتنمية أذكت المخاوف بشأن "خسارة" الغرب لتركيا. وعلى الرغم من السنوات الثمانية التي قضاها الحزب مسيطراً على مقاليد السلطة قد هدأت كثيراً من الهيستيريا بشأن التوجه الداخلي لتركيا، إلا ان نشاط السياسة الخارجية التركية قد أطلق العنان لموجة جديدة من الكتابات حول أنقرة. ولكن يشوب الكثير من التعليقات التي كتبت عن تركيا، الانقار الى فهم السياق المحلي للبلد او للبيئة المحيطة من وجهة نظر أنقرة. وي طرح الكثير من النقاد تساؤلات خاطئة تُقضي من ثم الى استنتاجات غير صحيحة. فلا يكون التساؤل الرئيس عما اذا تتخلى تركيا الآن عن روابطها مع الولايات المتحدة والغرب مقابل إقامة روابط أوطد مع بلدان هي محل تساؤلات مثل ايران وسورية، وفاعلين غير دوليين في العالم الاسلامي ***. بدلاً عن ذلك، ولم جموعة مختلفة من الاسباب الجيوسياسية التاريخية والمعاصرة، انتهجت تركيا سياسة مشاركة تكون أكثر فاعلية منذ

* المقال منشور على موقع مجلة الواشنطن كوارترلي الفصلية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

The Washington Quarterly, October 2010.

** زيا ميرال كاتب ومحلل تركي يتخذ من لندن مقراً له، مرشح لنيل درجة الدكتوراه من جامعة كامبرج. يمكن الاتصال به عبر بريده الالكتروني ziya_meral@yahoo.com. وجوناثان اس.باريس محلل للسياسة الخارجية يتخذ من لندن أيضاً مقراً له، وهو زميل اقدم في مركز جنوب اسيا لمجلس الاطلسي، و زميل مشارك في المركز الدولي لدراسة الراديكالية في كلية Kings، لندن. يمكن الاتصال به على بريده الالكتروني jonathansparis@yahoo.com.

(١) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

*** يقصد الكاتبان هنا حركة حماس. (المتجمة)

أوائل القرن الحادي والعشرين في كل من الشؤون الإقليمية والعالمية، سعيًا منها وراء تحقيق تأثير أكبر في الشرق الأوسط ومن ثم الحصول على مكانة مرموقة بين الدول القائدة في العالم. فالتساؤل الرئيس هو: هل أن هذه الحماسة التركية الجديدة تقود تركيا إلى أن تُسيء تقدير تأثيرها ونفوذها، وأن تتصرف بما لا تقوى على تحمله، وأن تخاطر بخسارة أكبر لدور تركيا في تحقيق الاستقرار المنشود ومصالحها؟

أسطورة الأسلمة المحلية

إن المفتاح لفهم توجه السياسة الخارجية التركية يتمثل في فهم بيئتها الاجتماعية - السياسية المحلية. فلا يؤشر نجاح حزب العدالة والتنمية أسلمة لتركيا، بل عوضاً عن ذلك تعميق عملية التحول الديمقراطي وظهور مجتمع نابض بالحياة يسعى براغماتياً للمضي قدماً بالمصالح التركية إلى ما وراء السياسات الماضية المتمثلة في الإسلاميين مقابل العلمانيين . في الحقيقة، وجدت استطلاعات الرأي التي أجريت حول التدين المفرط في تركيا انه لا تغير أساسي في مكانة الإسلام في المجتمع . بل على العكس، فان دراسة استطلاعية قامت بها جامعة سابانسي (Sabanci) في اسطنبول في العام ٢٠٠٩ وهي جزء من برنامج المسح الاجتماعي الدولي (International Social Survey Program) وجدت أن عدد الاتراك الذين يريدون تطبيق أحكام الشريعة في تركيا قد هبط فعلياً إلى ١٠% بعد أن كان ٢٦% في العام ١٩٩٩.^١ وثمة ايضاً شيء آخر يحدث الآن في تركيا.

فبحلول العام ٢٠٠٢، كان المجتمع التركي يُظهر علامات السخط ودلائله من نخبة حاكمة قائمة في المدن الشمالية الغربية من انقرة واسطنبول وأزمير، والتي نأت بنفسها بعيداً عن المجتمع. والأمر الذي يحمل مفارقة، أن هذا السخط كان ثمرة إصلاحات اقتصادية شجعت على التنمية الصناعية والتجارية في مدن الأناضول الوسطى والشرقية، وفي الدوائر الأناضولية حديثة الثراء. لم يستطع ان يجد الأناضوليون الصاعدون الذين لم ترحب بهم النخب السياسية العلمانية القائمة ولم يتم دمجهم بها، متفلساً سياسياً يعكس واقعيته في دنيا الأعمال ومحافظت هم الثقافية. لقد أرادوا اقتصاداً تركيا مستقراً يكون حراً ومندمجاً في الأسواق العالمية . في الوقت نفسه، لم يريدوا أن تخسر تركيا قيمها الثقافية والدينية وان تستوعب الثقافات الغربية الليبرالية.

^١ 'Tu'rk halkına go're 'dinsel es'ittlik' teori du'zeyinde kaldığı su'rece sorun yok!'

وفقاً للشعب التركي ليس ثمة مشكلة ما دام أن المساواة الدينية تبقى على المستوى النظري، Radikal, November 18, 2009, http://www.radikal.com.tr/Default.aspx?aType_HaberYazdir&ArticleID_964940.

وبالتوازي مع صعود هذه الثروة الاناضولية الجديدة، ثمة جيل كوزموبوليتاني جديد ذو سمة رأى أن على تركيا ان تُرخي من شدة قبضتها وتكون أكثر تعددية ثقافية وديمقراطية، وهذا قد يجعل منها بلداً كامل العضوية في الاتحاد الاوروبي . لذلك، لم تكن هاتان المجموعتان الناشئتان من الاتراك مهتمتين لا بمرشحي الوسط التقليدي السياسيين أو بمرشحي اليمين الوسط . من الأحزاب السياسية المعروفة مثل حزب الوطن الأم (ANAP)، وحزب الطريق القويم (DYP)، وحزب اليسار الديمقراطي (DSP)، وحزب الشعب الجمهوري (CHP). ولا بالمرشحين الاسلاميين المتطرفين أو المرشحين اليساريين الثوريين .

وظهر حزب العدالة والتنمية بوصفه حزباً مسلماً محافظاً ذا صوت مفعم بالنشاط*، ووجوه جديدة، ولغة جديدة، وموقف مختلف، والاهم من هذا وذلك انه يحمل اجندة داعمة للاتحاد الاوروبي ومؤيدة للإصلاح. في انتخاباته الاولى التي جرت في العام ٢٠٠٢، تحول الحزب من حزب غير ذي وجود الى الحزب الفائز بحكومة الاغلبية. ومحت حرفياً ذات الانتخابات أحزاباً كانت بارزة فيما مضى مثل حزب الوطن الأم، وحزب الطريق القويم، وحزب اليسار الديمقراطي تاركة فحسب حزب الشعب الجمهوري مع اصوات متضائلة.

بمقدم العام ٢٠٠٧، حقق حزب العدالة والتنمية نجاحاً ملحوظاً في البراغماتية الواقعة في مجال المشاريع الأمر الذي نال اعجاب ورضا شريحة واسعة من الناخبين فجعله يحقق رقماً قياسياً بلغ ما يناهز ٤٧% من نسبة الأصوات في الانتخابات العامة لذلك العام^٢. ولم تخفق محاولات القوات المسلحة والحركات القومية لضعاف الثقة بحزب العدالة والتنمية في ان تُثيّر ر دود فعل شعبية ضد الحزب فحسب بل في الحقيقة انها ارتدت عليهم ذلك انها عززت صورة الحزب بوصفه ضحية للعناصر المناهضة للديمقراطية . في تلك الاثناء، خسرت القوات المسلحة والنخب العلمانية الصارمة الكثير من المصادقية والاحترام.^٣

* دخلت تركيا بين اكثر الدول جنباً للاستثمار الخارجي. كما ارتفع حجم الصادرات من ٣٣ ملياراً الى ١٣٠ ملياراً في نهاية سنة ٢٠٠٨. وفي المدة ما بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨، انخفضت معدلات التضخم وأسعار الفائدة بشكل كبير، كما استقرت العملة التركية، في حين انخفضت الديون الحكومية إلى مستويات أكثر إح تمالاً. (المترجمة)

^٢ لمزيد من التفصيل عن النتائج، انظر

“2007 Turkiye Genel Secim Sonuclari” [2007 Turkey General Election Results], Hurriyet, <http://www.hurriyet.com.tr/secimsonuc/default.html>.

^٣ انظر

Ipsos KMG, “Turkiye’yi Anlama Klavuzu – 2010” [A Manual for Understanding Turkey—2010], January 16, 2010, http://www.ipsos-kmg.com/T%C3%BCrkiyeyi_Anlama_K%C4%B1lavuzu_2010_Yay%C4%B1nland%C4%B1.

لعل "العمق الاستراتيجي" التي تسعى اليه الآن تركيا هو احد هذه النتائج العكسية.

في العام ٢٠٠٨ ، اتهم المُدعي العام لل محكمة الدستورية العليا رسمياً حزب العدالة والتنمية في السعي لتقويض العلمانية في البلاد، الا ان هذه الاتهامات، من الواضح، كانت سياسية تفتقر الى البراهين القوية الا من خطبٍ شعبية قليلة القاها مسؤولون في الحزب.

برأت المحكمة الدستورية حزب العدالة والتنمية ورفضت مطالب المدعي العام المتمثلة في إغلاق مكاتب الحزب وفرض حظر سياسي على قيادته، هذا من جهة. ومن جهة اخرى، وإشارة الى ما جاء به المدعي العام بان حزب العدالة والتنمية بات مركزاً "للانشطة المناهضة للعلمانية"، قضت المحكمة بتخفيض الدعم المالي للحزب الذي يتلقاه من وزارة الخزانة الى النصف. وقد نجم عن دراما قضية اغلاق مكاتب الحزب ردود افعال عن الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة في دعم حزب العدالة والتنمية إذ حث كل منهما القضاء على البقاء اميناً على قواعد القانون ومعارضة إصدار قرارات مبنية على دوافع سياسية ضد الحزب الناشئ.^٤

إلا أنه في الآونة الأخيرة ثمة دلالات على اضطراب داخل حزب العدالة والتنمية الصاعد نجمه. إذ فاز الحزب في الانتخابات المحلية في اذار/مارس ٢٠٠٩ ب ٣٨% من الأصوات فحسب. في حين فاق ما ناله كل من حزب الحركة القومية (MHP) ١٦% وحزب الشعب الجمهوري (CHP) ٢٣% مجتمعين ما حصل عليه حزب العدالة والتنمية.

وينبع بعض شعور عدم الرضا من موقف رئيس الوزراء رجب طيب اردغان ذي الثقة المفرطة، حينما بدأ باستخدام اصوات حزبه المتزايدة بوصفه تبريراً لنبد كل من ينتقده بضمنها مجموعة أوردغان الاعلامية* وهي المجموعة الاعلامية ال رائدة في تركيا ولها استثمارات في تسع بلدان مختلفة.

^٤ انظر

"Q&A: Turkey's Ruling Party on Trial," BBC News, July 28, 2008, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/7490653.stm>.

* من أكبر المجموعات الإعلامية في تركيا . تعود ملكيتها لرجل الأعمال التركي آيدين دوغان وعائلته العاملة في مجال الإعلام وتوزيع الوقود . ويعمل في مجموعة شركات دوغان أكثر من ستة عشر ألف عامل وموظف. وتملك المجموعة عدداً من الصحف والمجلات وال قنوات التلفزيونية. ومن أهم الصحف التي تمتلكها هذه المجموعة صحيفة حريت، وصحيفة مليت، وصحيفة بوسنا، وصحيفة وطن، وصحيفة راديكال اليومية، وكذلك صحيفة ريفيرانس المتخصصة في الأخبار والتحليل الاقتصادية، وصحيفة فاناتييك الرياضية . فضلاً عن صحيفة تركش دايلي نيوز، وصحيفة هيرالد تريبيون الناطقتين باللغة الإنجليزية أي بما يعادل نسبة ٤٠% من الصحف اليومية التركية على وجه التقريب . وتتسقي كل هذه الصحف جل موادها الإعلامية من وكالة دوغان للانباء وهي وكالة أنباء خاصة تابعة للمجموعة ذاتها.

يذكر أن مجموعة 'دوغان' معروفة بمواقفها المعادية لحكومة اردوغان وميلها إلى الكيان الصهيوني . وسعت الوسائل الإعلامية التي تمتلكها القنوات خلال مدة حملة الانتخابات المحلية الأخيرة جاهدة إلى تشويه سمعة "حزب العدالة والتنمية" وحكومة اردوغان، كما أنها عدت العدوان الصهيوني على قطاع غزة دفاعاً عن النفس. وقد دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الشعب التركي إلى مقاطعة صحف وقنوات المجموعة؛ إذ قال في إحدى كلماته: "لا تعطوا هؤلاء نقوداً، ولا تستضيفوهم في بيوتكم." (المترجمة)

نجم عن ردود الافعال المستنبذة هذه مخاوف حقيقية في عالم رجال الاعمال التجارية، وأدت الى حالة نفور بين أعضاء حزب أوردغان نفسه وكذلك الرأي العام . كما راح حزب العدالة والتنمية يبسط مسعاه للانضمام للاتحاد الاوروبي الامر الذي سبب خيبة أمل لدى الكثيرين في المجتمع التركي. بمعنى اخر، بدى وكأن حزب العدالة والتنمية بات سريعاً يشبه الأحزاب التي ألحق بها الهزيمة في العام ٢٠٠٢.

وبغية التصدي لهذا الانحراف، سعى حزب العدالة والتنمية لاستعادة زخمه الاصلاحى فيما يتعلق بالكثير من القضايا بما في ذلك الانضمام للاتحاد الأوروبي، وإجراء التغيير الدستوري المنشود منذ أمد طويل، وتحقيق مبادرتين ترميان الى مساعدة الأكراد والأقلية الدينية العلوية البالغ عددها حوالي ١٢ مليون نسمة* والتي عانت تاريخاً طويلاً من التمييز. ولكن، حتى اليوم، يبدو جلياً أن حزب العدالة والتنمية اخفق كثيراً في جميع هذه المساعي . والسبيل الوحيد امام الحزب للاحتفاظ بالسلطة هو الاصلاح والسعي للانضمام للاتحاد الأوروبي . وجاء رد فعل الناخبين الاتراك قاسياً، حينما توانّ الحزب في سعيه نحو الاصلاح.

مع ذلك، ما يزال حزب العدالة والتنمية، الحزب التركي الوحيد الذي تكيف مع التغييرات العميقة التي جرت في البلاد . وفي الوقت الذي تستمر فيه أحزاب المعارضة في الركون الى الخطابات عن القومية وحماية الدولة التركية من اعداء متصوّرين، يبقى حزب العدالة والتنمية

* يغلب التضارب على حقيقة أعداد العلويين في تركيا، كون تعداد السكان في هذا البلد لا يتضمن الإشارة إلى دين المواطن أو مذهبه لأنهم يعدون ذلك مخالفاً لمبدأ الدولة العلماني إلا أن المصادر الرسمية التركية تؤكد بأنهم لا يزيدون عن خمسة أو ستة ملايين من مجموع سبعين مليون نسمة هم مجموع سكان تركيا حالياً .

أما رئاسة الشؤون الدينية في تركيا فتقدر عددهم بسبعة ملايين علوي. لكن العلويين يقولون أن نسبتهم تصل إلى الثلث أي أكثر من ٢٠ مليون علوي، في حين يقدر البعض عددهم بـ ٨ . ١٠ ملايين، وهذا الرقم يبدو قريباً إلى الواقع، إذ أنهم يشكلون حوالي ٨ ملايين شخص أي حوالي ١٢ % . ويتوزعون على ثلاثة أعراق، العرب والأكراد ثم الأتراك.

شكل العلويين طوال العهد العثماني رأس الرمح في الإنتفاضات الكردية المسلحة ضد الدولة العثمانية . وكانت العلوية، في الكثير من الأحيان، تشكل المعارضة ضد الإضطهاد الديني والمذهبي العثماني. كما ظهر العلويون الأتراك في التاريخ السياسي للدولة العثمانية بوصفهم مناصرين وأتباع ودعاة للدولة الصغوية في إيران. لهذا فقد ذهبوا آنذاك ضحية الصراع الصغوي - العثماني. شعر العلويون في تركيا بشيء من الراحة مع أتاتورك، ونظر بعضهم إليه على أنه المخلص.

في السنوات اللاحقة أصبح الطابع القومي للدولة التركية يشكل عقبة كأداء أمام صلة العلويين بالدولة، لا سيما بالنسبة للأكراد منهم. في النصف الثاني من القرن العشرين أخذ العلويون يدخلون في نسج الدولة والمجتمع، حيث أخذت غالبيتهم تؤيد الأحزاب العلمانية، لذا كان العلويون يقترعون عادة للأحزاب العلمانية اليسارية التي لا يوجد في صفوفها محافظون أو إسلاميون. إلا أن الإقتلابات العسكرية ذات الطابع القومي التي قامت في الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات، شكلت حكومات تنظر إلى الأقليات نظرة كراهية وعداء، مما حدا باستخدام أساليب القمع والإضطهاد ضد العلويين، لا سيما العرب والأكراد منهم.

ولا تزال العلاقات بين الدولة التركية والعلويين بين مد وجزر، وهذا يتعلق بمقدار إبتعاد هذه الحكومة التركية أو تلك عن التعصب القومي التركي . (الترجمة نقلًا عن مجموعة من المقالات منشورة على الانترنت)

الخيار الوحيد القابل للحياة عند شريحة مهمة من الناخبين في البلاد . وعلى الرغم من أن التغيير الأخير الجاري في قيادة حزب الشعب الجمهوري، وإخفاق حزب العدالة والتنمية في الوفاء بوعوده فيما يتعلق بقضية الأكراد والعلويين، سنقل من أصوات حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١١، فإنه يتوقع ان يحتفظ الحزب اما باغلبية قوية أو على الاقل ان تكون له اليد الطولى في تشكيل تحالفٍ مع حزبٍ أضعف.

مابعد حزب العدالة والتنمية

لا ريب ان استيعاب السياق المحلي هو المفتاح لفهم وإدراك القوى الداخلية التي كانت تدفع حزب العدالة والتنمية وما انفكت لاتخاذ خطوات اقتصادية ودبلوماسية جريئة . وعلى الرغم من رغبة الحزب الشديدة في توكيد تركيا بوصفها لاعباً إقليمياً رئيساً في الشرق الأوسط وزيادة الروابط الاقتصادية الى مداها الأكبر مع جاراتها، قد طرحت قراءة مؤداها عودة للعثمانية الجديدة * الا ان هذه القراءة الجديدة لا تتسجم وايدولوجية متماسكة يغذيها الاعتدال الإسلامي والقومية التركية. لا مراة في ان الحكومات التركية السابقة لا سيما في ظل وزير الخارجية السابق اسماعيل جيم قد صورت ايضاً تركيا أكثر فاعلية في الشرق الاوسط وتطبيع للعلاقات مع ارمينيا وقبرص وسورية. وفي الادراك المتأخر، فان زخم السياسة الخارجية التركية لم يبدأ، كما هو واضح الآن، مع صعود حزب العدالة والتنمية بل مع ظهور ثلاث نقاط ضغط خارجية حاسمة تدعم إعادة تقييم

* يُطلق مصطلح العثمانية الجديدة او العثمانيين الجدد على أعضاء حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب إردوغان ويُراد به أن هذه الحكومة تحاول بعث الوجه العثماني من جديد إلى جسد تركيا؛ بمعنى إعادة أسلمتها في الحياة الاجتماعية والعامّة، وإعادة الاشتباك مع قضايا العالم الإسلامي بقوة، والتي عرّفت عنها الحكومات العثمانية السابقة، ومد جسور التعاون مع جميع أنحاء العالم الإسلامي بدون استثناء . و"العثمانيون الجدد" عبارة صارمة أدلى بها لأول مرة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو خلال لقائه مع نواب الحزب في معسكر "قيزلجه حمام" بالعاصمة أنقرة حينما قال " إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد.. نعم نحن العثمانيون الجدد . وتأتي أهمية هذا التصريح من أن أوغلو سبق أن رفض إطلاق البعض في داخل تركيا وخارجها هذا المصطلح "العثمانيون الجدد" على أعضاء حكومة الحزب ذي الجذور الإسلامية. غير أنه يبدو أن تبني داود أوغلو لهذه الصفة في معسكر "قيزلجه حمام" لا يعني به من قريب أو بعيد الطابع الإسلامي المزعوم لحكومته أو سياستها، ولكنه كان يتحدث عن الشأن الذي يخصه، وهو حدود السياسة الخارجية .

وقسر أوغلو، على وفق ما نقله عنه موقع "أخبار العالم" التركي الثلاثاء الموافق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ما يقصده قائلًا : "إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية .إنهم يقولون عنا إننا العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال أفريقيا ."

وينبغي الإشارة إلى أن رجب طيب أردوغان سجن في بواكير حياته العملية عندما كان رئيساً لبلدية أنقرة لاختيابه علناً أبيات شعر لشاعر من بدايات القرن العشرين كان مؤمناً بوحدة الشعوب الناطقة بالتركية يقول فيها: "المساجد هي ثكناتنا، والقباب خوذاتنا، والمآذن حربنا، والمؤمنون جنودنا". ويبدو من الواضح ان طموحه يتمثل في العودة الى ما قبل عهد اتاتورك، عندما كانت تركيا ليست متشددة اسلامياً وحسب، وإنما قوة عظمى اقليمية. (المترجمة نقلاً عن موقع موسوعة المعرفة على الانترنت ومجلة "نيوزويك" الأميركية)

السياسة الخارجية التركية : (١) الركود في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، (٢) التغيير في المشهد السياسي للشرق الأوسط، (٣) وتزايد التوترات حول امدادات الطاقة في الجوار التركي.

خيبة الامل بالاتحاد الاوروبي

بدأت محاولة تركيا نيل العضوية في الهياكل الاقتصادية والسياسية الأوروبية المتطورة مع تقديمها طلباً رسمياً للانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية في العام ١٩٨٧. وفي نهاية المطاف تم الترحيب بتركيا في اتحاد الجمارك التابع للاتحاد الأوروبي الذي يناغم بين التعرفة الجمركية المشتركة وقوانين الاستيراد والتصدير لدول الاتحاد الأوروبي. وقرر الاتحاد الأوروبي اخيراً البدء رسمياً بمحادثات التفاوض مع تركيا حول العضوية في العام ٢٠٠٥.

غني عن القول ان عضوية أي بلد مرشح للانضمام للاتحاد الأوروبي يجري تقييمها على وفق معايير كونهاجن*، التي تتطلب من البلد المرشح أن يكيف نفسه مع هياكل الاتحاد الأوروبي وقواعده وانظمتها والتزاماته، والمشاركة بالرؤية السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي . وان يكون للبلد المرشح حكومة ديمقراطية، وان يكون لحكم القانون فيه الكلمة الفيصل، واحترام حقوق الانسان وله اقتصاد سوق مستقل.

تشمل مفاوضات الاتحاد الأوروبي فصولاً بشأن هذه المجالات يتم من خلالها تقييم البلد وتحديه وتحديد مواعيد ومتطلبات نهائية . ومنذ العام ٢٠٠٥، فان ثلاثة عشر فصلاً فحسب من اصل خمسة وثلاثين فصلاً تم فتحها وعرضها للتفاوض مع تركيا، وان واحداً منها فقط تم اغلاقه بنجاح.

ولا تريد دول الاتحاد الأوروبي فعلاً فتح الفصول الاخرى المتبقية حتى يغدو واضحاً اذا ما سئمنح تركيا عضوية كاملة ام "وضعية مميزة" . اذ تدعم فرنسا بشكل رئيس، وتؤيدها النمسا والمانيا، علاقة وضعية مميزة بوصفها بديلاً لعضوية كاملة . في حين ان أي شيء اقل من عضوية كاملة يكون امراً غير مقبول للاتراك، وهو امر غير مفاجئ . فالاتراك يرون في الوضعية المميزة بوصفها سبيل اوروبا للضغط على تركيا للحصول على أفضل ما لديها دون تقديم أي شي لها بالمقابل.

* معايير كونهاجن هي القواعد التي تحدد إذا ما كان بلداً ما مؤهلاً للانضمام للاتحاد الأوروبي. تتطلب المعايير أن يكون لدى الدولة المؤسسات المطلوبة للحفاظ على نظام حكم ديمقراطي، وحقوق الإنسان، واقتصاد سوق فاعل؛ وأن تتعهد الدولة بتنفيذ التزامات ونوايا الاتحاد الأوروبي. وتم وضع معايير العضوية في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في المؤتمر الأوروبي الذي انعقد في كونهاجن، الدنمارك ومنها جاءت التسمية . (المترجمة نقلاً عن موقع موسوعة المعرفة)

كما أثرت قبرص وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على شأن فتح الفصول، فقد سعت لتعظيم موقفها التفاوضي حول النزاع الجاري على الجزيرة من خلال المساهمة في عرقلة محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وقدم حزب العدالة والتنمية التزاماً حقيقياً لمحادثات الاتحاد الأوروبي والإصلاحات في ولاية الحزب الأولى في ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤. ولكن في السنوات الأخيرة فأن المحادثات المطوّلة دون تحقيق نجاح ملموس والأولويات الأخرى للحزب قد أصابته بـ "وهن الانضمام". ولم تلقِ العضوية السريعة التي نالتها دول أخرى مثل بلغاريا صداً طيباً لدى الشعب التركي لا سيما ان بلغاريا ما تزال تقصر، بشكل كبير، دون تحقيق معايير كوينهاجن . وراح الحزب يشعر ان الاتحاد الأوروبي قد خانته في عدم الوفاء بوعوده في رفع الحظر عن جمهورية شمال قبرص التركية * تعويضاً عن موافقة القبارصة الأتراك لما يسمى بخطة سلام عنان لقبرص** في العام ٢٠٠٤.

* جمهورية شمال قبرص التركية أو قبرص الشمالية هي (بحكم الأمر الواقع) "دولة" تقع في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص، أغلبية سكانها من أصول تركية.

جاء الغزو الذي نفذته تركيا لشمال قبرص عام ١٩٧٤ ليقسم جزيرة قبرص ثم كانت نقطة التحول الكبرى عام ١٩٨٣ بإعلان قيام جمهورية شمال قبرص التركية بدعم من أنقرة واعتراف هو الوحيد دولياً ، ومنذ هذا الإعلان ليس لهذه الجمهورية إلا تركيا ودعمها الوحيد عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. ويكفي أن أبناءها يحملون جوازات سفر تركية، كما أنه مسموح لهم بالإقامة والعمل في تركيا بلا قيود، فضلاً عن استمرار الوجود العسكري لنحو ٣٠ ألف جندي تركي في شمال قبرص.

تطمح جمهورية قبرص باستعادة الأراضي الخاضعة لسيطرة جمهورية شمال قبرص التركية، ولكن رغم اعتراف المجتمع الدولي بسيادة جمهورية قبرص على جميع أراضي الجزيرة، أخفقت كل المحاولات الدولية لتوحيد الجزيرة من جديد. مع ذلك، يبدو انه ثمة انخفاض في حالة التوتر بين الجمهوريتين، إذ قرر الجانبان في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ افتتاح ثلاثة معابر على خط الهدنة الفاصل بينهما.

تمتد أراضي جمهورية شمال قبرص التركية على مساحة ٣٣٣٥ كم مربعاً، أي ثلث مساحة جزيرة قبرص تقريباً، ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من ٢١٠٠٠٠ نسمة. أهم مدن الجمهورية هي كيرينيا. يعتمد اقتصادها على السياحة والزراعة والدعم المالي الآتي من تركيا. (المترجمة)

** ان اساس التسوية الذي تطرحه خطة عنان هو توحيد دولتين لكل منهما سيادته في دولة واحدة وهو يعطي معنى الحل الكونفيدرالي الذي طالما أصر عليه القبارصة الأتراك ومعهم الدولة التركية مقابل تبني القبارصة اليونانيين واليونان للحل الفيدرالي . ولعل هذا الحل يشي بمعنى القبول الضمني بوجود ما يسمى جمهورية شمال قبرص التركية بوصفه كياناً مستقلاً ، وليس كحركة انفصالية متمردة على الجزيرة الأم وفقاً لمواقف الأمم المتحدة السابقة والتي أساسها الاعتراف بقبرص واحدة يمثلها القبارصة اليونانيون وحدهم مع حق القبارصة الأتراك في الالتحاق بهم.

والم لا يلتفت الانتباه في خطة عنان من وجهة النظر التركية أنها الخطة الشاملة الأولى منذ تلك التي طرحها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي العام ١٩٩٢.. أي أنها خطة تغطي جميع جوانب العلاقات بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة القبرصية.

قاطع زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش المحادثات، وقال انه سيدعو مواطنيه الى رفض خطة الامم المتحدة . إذ أكد دنكتاش انه رغم اجراء تعديلات على الخطة في اللحظات الأخيرة لتلبية مطالب للقبارصة الأتراك، فانه "لا يرى شيئاً يستحق التصويت بنعم". وإضافة ان خطة الامم المتحدة التي يعارضها بشدة، تتضمن كل ما يمكن ان يؤدي الى اشعال الصراع بين الجانبين في حالة عدم وجود تدخل دولي . وإضافة ان الخطة تجاهلت مطلباً أساسياً للقبارصة الأتراك، وهو ان تكون متطابقة مع القوانين الأوروبية بحيث لا يحق للقبارصة اليونانيين المطالبة بتغييرها في المستقبل.

اما رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان فيبدي مساندة لخطة الامم المتحدة، وان كان موقفه غير واضح بشأن الخطة نفسها، إذ ابدى اردوغان قبل اسابيع من اعلان خطة عنان رغبة حزبه في حل المشكلة القبرصية واثار غضب التيار القومي لحكومة رئيس الوزراء السابق بولنت

واقنع التباطئ وخيبة الأمل بالاتحاد الأوروبي المزيد من الأتراك بأن مشروع الاتحاد الأوروبي قد لا يفلح في نهاية المطاف . الأمر الذي قاد تركيا الى تنويع استثماراتها خارج الاتحاد الأوروبي في حال تدهار تماماً مسعى تركيا في الحصول على العضوية. وتأتي هذه الاحتمالية بالتوازي مع مخاوف جديدة بشأن الاقتصاد الاوروي، والاضطرابات السياسية داخل اوربا، والافتقار الى سياسة موحدة ومنسجمة وفاعلة . عليه، يتساءل الاتراك بحق، بعد سنوات من العمل المضني بغية ان تصب ح تركيا بلداً عضواً في الاتحاد الاوروي، عما اذا سيتحول كل هذا الجهد الى استثمار سيء في منظمة اتحاد اوروي ضعيفة دون ان تقدم الكثير لتركيا.

الاضطراب في الفناء الخلفي

نجم عن التحالف بقيادة الولايات المتحدة الذي اجتاح افغانستان والعراق عواقب جيوسياسية غير مرغوبة لا سيما انه جعل من ايران قوة اعظم في منطقة الخليج والعراق ولبنان . وفي الوقت نفسه، يبدو ان التأثير الاقليمي للنظام السوري اخذ بالصعود . مع ذلك، قدمت الديناميكيات الاقليمية فرصاً ذات سمة جديدة لتركيا ليس من خلال فتح اسواق جديدة مربحة، مثل إعادة بناء العراق، فحسب بل وانه قدم الفرص لتركيا لتحقيق رغبتها الخفية حتى الآن في ان تكون مفاوضاً وصانع سلام اقليمي رئيس.

ووجدت تركيا نفسها ايضاً تحت ضغط إعادة التفكير في انخراطها في القوقاز ما دامت رغبة روسيا المُجددة لتوسيع قوتها السياسية الاقليمية قد اوجدت توترات تثير القلق مع اوربا وبيلاروسيا وجورجيا واوكرانيا . وان التوترات الجارية بشأن الطاقة بين المجهزين والمستهلكين قدمت لتركيا فرصة لتجعل من نفسها طريقاً لنقل الطاقة محايداً ما دام انها تبحث عن طرق لتحقيق استقرار في الطاقة من خلال تنويع علاقاتها واحتياجتها لهذه الطاقة تتطلب كل هذه التطورات تحولاً جذرياً في سياسة تركيا الخارجية . وكان على انقرة ان تسعى وراء الاتحاد الاوروي متما كان ذلك يصب في مصلحتها الاستراتيجية . مع ذلك، كان عليها ان تتوع روابطها الاقتصادية والسياسية لتتشد من عضدها لاسيما في مجال الطاقة . ويحتج عليها ان تسعى وراء تحقيق الاستقرار في جوارها، وان تكون بمثابة جسر اقتصادي ودبلوماسي محايد بين

اجاويد عندما طرح لأول مرة رأيه بشأن إنجاز تسوية على أساس النموذج البلجيكي في الحكم بالجزيرة أي باتحاد دولتين لكل منهما سيادته في دولة واحدة. وهذا بالفعل جوهر الحل الذي عرضه عنان فيما بعد. (المترجمة)

أطراف النزاع. واخيراً، على تركيا أن تصبح أكثر فاعلية بغية تفادي أن تسحقها التطورات العالمية المضطربة.

استاذ ذو رؤية

يتمتع حزب العدالة والتنمية بكل من التأييد المحلي لدعم إعادة النظر جذرياً بالسياسة الخارجية التركية، والعمق الفكري لفعل ذلك في ظل وزير الخارجية احمد داود اوغلو الذي بدأ مشواره بوصفه مستشاراً للرئيس اوردغان في العام ٢٠٠٣ ومن ثمّ أصبح وزيراً للخارجية منذ العام ٢٠٠٩. ويجادل احمد داود اوغلو بأن على تركيا ان تنتهج سياسة "صفر نزاع" مع كل جاراتها ويتحتم ان تطور "عمقاً استراتيجياً" في جميع علاقاتها من خلال استخدام القوة الناعمة والميراث التاريخي للامبراطورية العثمانية في الشرق الاوسط. ° يعني هذا انه بينما ينبغي ان تواصل تركيا مساعيها للحصول على العضوية في الاتحاد الاوروبي وتستمر بروابطها مع الولايات المتحدة وحلف شمال الاطلسي (الناتو)، فانها ستحدث ايضاً مع دول الشرق الاوسط وكذلك اللاعبين غير الدوليين مثل حماس لحل النزاعات الاقليمية جميعها بضمنها قضيتي ارمينيا وقبرص العصيتين على الحل. ويرى وزير الخارجية ان تركيا فاعلة ستكون وسيطاً وضامناً وقوة تحقق الاستقرار في المنطقة. وفي اوائل العام ٢٠١٠، قال احمد داود اوغلو بان تركيا، على عكس ايام الحرب الباردة حينما كانت جزءاً من الخط الامامي للتحالف الغربي ضد الاتحاد السوفيتي (السابق)، تكون الآن في قلب مجموعة من الكواكب الاقليمية.^١ ويعني مثل هذا الموقع المحوري، من وجهة نظر أوغلو، ان تركيا تستطيع بل ويجب ان تؤدي دوراً أكثر فاعلية في صياغة الاستقرار العالمي.

* سياسة "صفر نزاع" او "عدم إثارة أي صراع" التي تنتهجها تركيا والتي يحب احمد داود اوغلو وزير خارجيتها ان يوصف بانها صاحبتها تعني محو جميع أسباب الخلاف مع جميع الدول المحيطة سواء في الشرق أو الغرب، وإعادة بنائها من جديد على أسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. (المترجمة)

** نظرية (أو مبدأ) العمق الاستراتيجي احدى المنظريات السياسية المعاصرة، تتمثل خلاصتها في إخراج تركيا من بلد "طرف"، أو "هامش" يقتصر دورها في كونها عضواً في محاور وعداوات، إلى بلد "مركز" على مسافة واحدة من الجميع، وفي الوقت نفسه إلى بلد ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية. صاغ النظرية البروفسور أحمد داود أوغلو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أنقرة، في كتاب نشر له سنة ٢٠٠١، تحت عنوان: "العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا الدولي" (The Strategic Depth: The Turkish International Location).

ويقوم المنظور الجديد للسياسة الخارجية التركية بصورة اساسية على مبدأ العمق الاستراتيجي. إذ عبر عن النظرية (أو المبدأ) مهندسها الدكتور داود أوغلو وزير خارجية تركيا بكلمات موجزة بقوله "إن تركيا لديها الآن رؤية سياسة خارجية قوية نحو الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز.. سنسعى لدور إقليمي أكبر، ولم نعد بلد رد فعل." (المترجمة)

° انظر

Ahmet Davutog'lu, Stratejik derinlik: Tu'rkiye'nin uluslararası konumu [Strategic Depth: Turkey's International Position] (Istanbul: Globe Publications, 2001).

١ انظر

Ahmet Davutog'lu, "New World Geopolitics: How Turkey is Contributing to Global Peace and Security as a Member of the UN Security Council" (speech, International Institute for Strategic Studies, London, January 29, 2010), <http://www.iiss.org/recent-key-addresses/turkish-foreign-minister/watch-the-speech/>.

خلال عامه الأول وزيراً للخارجية، قام داود اوغلو بمئة زيارة خارجية، منها ٢٨ الى أوروبا، و٢٧ الى الشرق الاوسط، و١٨ الى البلقان، و٩ الى اسيا، و٨ الى الولايات المتحدة. فهو رجلٌ ليس ذا رؤية فكرية عميقة فحسب بل هو شخصٌ لا يعرف الكلال . ففي وقت محدود، ومن خلال نشاطه المفرط والمحير، وضع داود اوغلو تركيا في قلب الاحداث بدءً من إشراك صربيا في عملية السلام في البلقان الى التفاوض بين الفصائل السنية والشيعية في العراق، الى مساعيها تحقيق السلام بين سورية واسرائيل، الى تعزيز الارتباط الاقتصادي الاقليمي من خلال توقيع اتفاقيات الاعفاء الجمركي مع الاردن ولبنان وسورية، الى تحقيق اتفاقات طاقة نووية وطبيعية مع روسيا، الى تطبيع علاقاتها مع ارمينيا وقبرص وكردستان العراق وسورية.

فلا ريب ان ينال نشاطه وإرادته القوية وفكره احتراماً كبيراً في مختلف ارجاء العالم . كما اكتسب شهرة بوصفه رجلاً صعب المراس في التعامل معه. على أية حال، يرى فيه البعض اكاديمياً شديد الحماسة ذا رؤى طموحة تفوق قدرة السياسة الخارجية الحقيقية لتركيا.

قلق مبرر واخر غير مبرر

لقد طرح انموذج السياسة الخارجية التركية الجديد، على نحو مفهوم، مخاوف بارزة في أوروبا والولايات المتحدة. وفي بحر مدة وجيزة، فان تركيا التي احتفظت بموقف هادئ ومتحفظ في علاقاتها مع الشرق الاوسط وبلدان شمال افريقيا، قد بدأت الآن تنتهج سياسة المقاربة مع الحكومات والمنظمات التي نأى الغرب بنفسه عنها . شمل هذا زيارات رفيعة المستوى قام بها مسؤولون أترك الى السودان والترحيب بالرئيس السوداني عمر البشير في اسطنبول في العام ٢٠٠٨. أساءت حقيقة انه ثمة مذكرة اعتقال بحق البشير الى صورة تركيا دولياً . والامر عينه، حينما نأت اللجنة الرباعية حول الشرق الاوسط بنفسها عن حماس وفضلت التعامل مع السلطة الفلسطينية التي ترأسها فتح، فأن داود اوغلو التقى مع مسؤولين من حماس حيث جرى الترحيب بهم ايضاً في انقرة.

كما اتخذت تركيا مبادرات ازاء سورية، فقد الغت تأشيرات الدخول الى اراضيها لمواطني سورية الزائرين لتركيا، فضلاً عن توقيع عدد مختلف من بروتوكولات التعاون الاقتصادي . ومثلما كانت هذه الخطوات التي اتخذتها تركيا تثير الازعاج لدى الغرب، فأن التقارب التركي النشط مع الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد وحكومته في طهران قد سبب المخاوف الأكثر جدية . اذ تتمتع تركيا وايران طويلاً بعلاقات وطيدة في التجارة والطاقة والهموم الامنية . فقد خاض كل من البلدين نزاعاً مسلحاً مع اقليتهما الكردية . وقد قرب سقوط نظام صدام حسين في العراق، في البدء، البلدين من بعضهما البعض، ما دام أي منهما لم يُرد ان ترى كردستان مُستقلة النور على اراضيها. وبدأت

بطيئاً هذه المصلحة المشتركة الاولية تتغير حينما قررت انقرة اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع اكراد العراق؛ وعندما بات واضحاً ان الدعم الايراني للسلطة الشيعية في العراق والتأييد للارهاب ضد قوات التحالف هناك يُفوض، في نهاية المطاف، مصالح تركيا الخاصة.

وترى تركيا في ايران مورداً مهماً يحقق توازناً للنفط والغاز في مواجهة الاضطراب الحاصل في القوقاز والسياسات الروسية المتقلبة بشأن الطاقة . وهذا أمر مفهوماً بل حتى ان البلدان الاوروبية مثل المانيا لها بالفعل علاقات تجارية واخرى تخص الطاقة مع ايران اكثر مما لتركيا مع ايران. ولا شك في ان دعم اوردغان العلني لإعادة انتخاب احمدي نجاد المثير للجدل لولاية ثانية، وتعليقاته المستمرة حول حق ايران في طاقة نووية سلمية قد وُلدت مخاوف لدى الغرب بشأن الآثار السلبية للتقارب التركي الايراني.

العلاقات مع إسرائيل

خلال عملية توسيع علاقاتها الجديدة، فان تركيا قد وضعت علاقاتها القديمة في خطر . ويكون الامر صحيحاً لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، إذ ان الحملة العسكرية الاسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦ وحملتها اللاحقة على غزة في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٨ قد أضرت كثيراً بشعبية إسرائيل في تركيا . فقد اظهرت تركيا دائماً تعاطفاً مع الفلسطينيين، ذلك انها بلد مسلم.

وشكلت معاداة السامية وما انفكت قلقاً متنامياً رغم ان الامبراطورية العثمانية ك انت الملاذ التقليدي للفارين اليهود من الاضطهاد في اوروبا منذ محاكم التفتيش الاسبانية في العام ١٤٩٢ . والامر غير المعروف لشريحة واسعة من الشعب التركي هو ان تركيا قد تمتعت بروابط اقتصادية ودبلوماسية وطيدة مع اسرائيل منذ التسعينيات شملت مناورات عسكرية مشتركة بين البلدين وتحديث المعدات العسكرية والتعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتجارة الاسلحة فضلاً عن الاستثمار الاسرائيلي في الشركات المدنية التركية.

وحينما ثار اوردغان غاضباً تاركاً المنصة في المنتدى الاقتصادي العالمي في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٩ على اثر تعليقات أباها الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز حول الحرب على غزة، كان واضحاً ان العلاقات التركية الاسرائيلية تدخل مرحلة جديدة مضطربة^٧ . وسبب رفض اسرائيل السماح لداود اوغلو بزيارة قطاع غزة اثناء زيارة رسمية قام بها الى اسرائيل في ايلول /

^٧ انظر

Katrin Bennhold, "Leaders of Turkey and Israel Clash at Davos Panel," New York Times, January 29, 2009, <http://www.nytimes.com/2009/01/30/world/europe/30clash.html>.

سبتمبر ٢٠٠٩ ردود فعل تركية قوية. فضلاً عن ان تركيا الغت مشاركة القوة الجوية الاسرائيلية في المناورة الجوية الدولية في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠٠٩، التي تستضيفها تركيا سنوياً مع ايطاليا والولايات المتحدة وقوات اخرى من حلف شمال الاطلسي (الناتو). بالنتيجة، انتهى الامر أن ألغت الولايات المتحدة المناورة برمتها.^٨

في كانون الثاني / يناير ٢٠١٠، استدعى نائب وزير الخارجية الاسرائيلي دانييل أيلون السفير التركي لدى اسرائيل للاحتجاج على مسلسل دراما تلفزيوني شعبي مناهض للسامية يُعرض في تركيا. تحول هذا الحدث الى أزمة دبلوماسية حينما اجلس أيلون ال سفير التركي على كرسي اكثر انخفاضاً من الكرسي الذي يجلس عليه هو وطلب من الاعلام التقاط الصور لجلستهما، كذلك حقيقة ان العلم الوحيد على الطاولة الصغيرة كان علماً اسرائيلياً . هددت تركيا باستدعاء سفيرها الى انقرة، الامر الذي ادى الى ان تقدم اسرائيل اعتذاراً رسمياً.^٩

ووصلت العلاقات بين البلدين الى ادنى مستوياتها في ازمة اسطول ايار /مايو ٢٠١٠، التي قُتل فيها تسعة مواطنين اترك وجرح الكثير من الجنود الاسرائيليين . وراحت المواقف الشعبية في كلا البلدين تقنع الحكومتين باتخاذ مواقف متشددة . إذ تهدد تركيا بقطع كامل للعلاقات ما لم تقدم اسرائيل اعتذاراً رسمياً وتعويضات لعوائل القتلى الاترك . في حين تصر اسرائيل على ان تصرف جنودها جاء دفاعاً عن النفس وان اسرائيل ليس لديها ما تعتذر عنه.^{١٠}

لا جرم في ان وراء هذه المواقف الشعبية لعلاقة يشوبها الخلاف، تكون التجارة الدفاعية الثنائية في انحدار مطرد . وفي ضوء ذلك، قال وزير الدفاع الاسرائيلي مؤخراً انه من الآن فصاعداً سيتم تقييم كل عقد تركي على حده ولن تكون ثمة موافقة شاملة مثلما كان الامر منذ اواخر تسعينيات القرن الماضي . من جانبها، اغلقت تركيا مجالها الجوي امام الطائرات العسكرية الاسرائيلية. والغى مدراء السياحة الاسرائيليون حجوزات السياح الاسرائيليين الى تركيا . وراحت

^٨ انظر

Julian Borger, "Turkey Confirms it Bars Israel from Military Exercise Because of Gaza War," Guardian, October 12, 2010, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/oct/12/turkey-israel-military-gaza>.

^٩ انظر

"Turkey Accepts Apology from Israel for Insult to Ambassador," Hurriyet, January 13, 2010, http://www.hurriyetdailynews.com/n.php?n_turkey-to-recall-ambassador-ifisrael-makes-no-apology-2010-01-13.

^{١٠} انظر

Barak Ravid, "Lieberman to Turkey: Israel Won't Apologize for Gaza Flotilla Raid," Ha'aretz, July 5, 2010, http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/lieberman-toturkey-israel-won-t-apologize-for-gaza-flotilla-raid-1.300128?localLinksEnabled_false.

الشجارات الدبلوماسية بين البلدين، والعلاقات التركية مع بلدان مثل إيران وسورية وجماعات مثل حماس وحزب الله تجبر إسرائيل على ان تنظر لتركيا نظرة خصم محتمل . ومن وجهة النظر التركية، فأن المواقف المحلية السلبية ازاء إسرائيل تجد سبيلها عبر التصريحات الشعبية لحكومة مُسلمة محافظة والتي تعيد تعريف علاقات تركيا في المنطقة.

ومن منظور حساب عقلائي صرف، فان من مصلحة إسرائيل وتركيا الاحتفاظ بروابطهما وزيادة تبادلهما الاستراتيجي . فمع سياسة داود اوغلو المتمثلة في "لا نزاع مع الجارات " ورغبته في ان تكون تركيا وسيط سلام في الشرق الاوسط، تبقى إسرائيل جاراََ رئيساً . وحتى في خضم أعلى درجات التوتر بينهما أشارت تركيا الى رغبته في استمرار تجارتها الدفاعية مع إسرائيل لا سيم ا في شراء طائرات بلا طيار وتطوير طائراتها المقاتلة ودباباتها .^{١١} يُظهر هذا انه على الرغم من ان العلاقات التركية - الاسرائيلية ستستلزم وقتاً طويلاً لتعود الى مستوياتها التي كانت عليها في أوائل القرن الحادي والعشرين فأن البلدين سيستمران في ان يكون لهما علاقات استراتيجية ولو كانت باردة نوعاً ما .

العلاقات مع الولايات المتحدة

على مدى سبع سنوات خلت، ما تزال العلاقات الاميركية التركية لم تتعافَ تماماً جراء رفض البرلمان التركي السماح للقوات الاميركية باستخدام تركيا في الحملة على العراق في اذار/مارس ٢٠٠٣ . وجاء رد فعل البرلمان التركي ليعبر عن الرأي العام في تركيا ازاء غزو العراق . وعلى الرغم من سياسات القوة الناعمة الحالية التي تمارسها إدارة أوباما، واختيار الرئيس الاميركي باراك أوباما لتركيا لتكون المحطة الاولى لزيارته الخارجية الاولى الى بلدٍ مسلمٍ، قد حسنت العلاقات بين البلدين، الا ان المغامرات الحالية للسياسة الخارجية التركية، والمساعي الجارية في مجلس النواب الاميركي للاعتراف رسمياً بالمجازر التي حدثت ضد الارمن في العام ١٩١٥ إبان الحكم العثماني بوصفها إبادة جماعية قد قيدت هذه العلاقات مرة أخرى.^{١٢}

^{١١} انظر

Suzan Fraser, "Israel says Turkey Ties Warm after Defense Minister Visits Ankara but Analysts are Skeptical," Associated Press, January 17, 2010, <http://blog.taragana.com/politics/2010/01/17/israel-says-turkey-ties-warm-after-defense-ministervisits-ankara-but-analysts-are-skeptical-13696/>

^{١٢} انظر

Gilles Whittell, "Turkey Recalls Ambassador after US Vote on Armenia 'genocide'," Times, March 5, 2010, http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/us_and_americas/article7050439.ece.

ولعل الدبلوماسية الحذرة التي مارسها البيت الابيض ووزارة الخارجية الاميركية في الالتقاء مع المصالح التركية حول قرار الإبادة الجماعية وحول العراق وحزب العمال الكردستاني (الذي تم تصنيفه بوصفه منظمة اهابية) وفي الدعم الاميركي للجهود التركية المبذولة لطوي صفحات العداء مع أرمينيا وتطبيع العلاقات معها، ودخول الاتحاد الاوروبي قد ساعدت جميعها على كسب ثقة تركيا. وما برح الخلاف التركي مع إسرائيل يطرح صعوبات محلية خطيرة امام إدارة اوباما . فالتقارب التركي مع ايران، واتفاق مفاعل طهران البحثي لتخصيب اليورانيوم الذي وقعته البرازيل وتركيا وايران^{١٣}، والرفض التركي اللاحق للتصويت على قرار مجلس الامن في حزيران /يونيو ٢٠١٠ المتضمن فرض مزيد من العقوبات على ايران، قد وضعت كلها تركيا في خلاف مع المصالح الاميركية الحيوية.^{١٤}

وعلى الرغم من هذه التوترات الثنائية، فان العلاقات التركية- الايرانية والرغبة التركية في ان يكون لها روابط اقوى مع روسيا لا تمثل قطعاً تحولاً ايديولوجياً عن الولايات المتحدة أو الغرب . ما بات واضحاً ان التحالفات ثنائية القطبية في زمن الحرب الباردة لم تعد قائمة . ولا تستطيع الولايات المتحدة ان تفترض جدلاً بان تركيا ستسعى وراء تحالف خاص معها وحدها وترفض التقارب الذي تبديه بلدان قوية اخرى مثل الصين أو بلدان ذات مصادر طاقة تحقق من خلال إقامة علاقات معها مكاسب اقتصادية واعدة.

من الأرجح ان تستمر واشنطن في ان تعامل انقرة بحساسية . فلعلها تقدم مبادرات وضمانات جديدة لتجديد ارتباط تركيا بالولايات المتحدة . ونظراً للطبيعة العملية وغير الايديولوجية للعلاقات التركية-الايرانية، من المحتمل الا تستمر طويلاً قبل ان تعيد تركيا اصطفاها نفسها مع الولايات المتحدة شريطة ان تقتنع ان فعلها هذا سيسقط الثمار في جعبتها.

^{١٣} لمزيد من التفصيل عن الاتفاق، انظر

“Iran Signs Nuclear Fuel-Swap Deal with Turkey,” BBC News, May 17, 2010, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/8685846.stm>.

^{١٤} انظر

Janine Zacharia, “Spat over Iran May Further Strain Relations Between Allies U.S., Turkey,” Washington Post, May 24, 2010, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/05/23/AR2010052303882.html>. Janine Zacharia, “Spat over Iran May Further Strain Relations Between Allies U.S., Turkey,” Washington Post, May 24, 2010, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/05/23/AR2010052303882.html>.

والنقطة الجوهرية في ذلك ما دامت السياسة الخارجية الاميركية لا تطرح تهديداً كبيراً للمصالح القومية التركية، وما دام ان التعاون الاميركي الايجابي حول القضايا الاقتصادية والامنية والدبلوماسية يرتبط ارتباطاً فاعلاً بعامه الاتراك فليس ثمة داع لتوقع ان يُسدل الستار على التحالف التاريخي بين تركيا والولايات المتحدة.

تركيا مُتغيرة

يمكن ان تؤدي كل هذه الاحداث الدراماتيكية في السياسة الخارجية التركية الى نتائج ايجابية وأخرى سلبية . فالنتائج الايجابية تتمثل في ان تركيا البلد العضو القوي في حلف شمال الاطلسي (الناتو) وفي مجموعة العشرين (G-20) وله روابط قوية نسبياً مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ويمتلك واحداً من أكبر الجيوش في العالم، سوف يدأب على تعزيز قيمته بوصفه قوة استقرار في منطقة غير مستقرة.

اما النتائج السلبية، فهي ان اياً من المساعي التركية لإرساء قواع د السلام في المنطقة لم تؤت أكلها حتى الآن . وعلى الرغم من ان البلدان الشرق اوسطية والقوقازية ترى في تركيا بلداً قوياً تحتاج ان تتال صداقته لا عداوته، فليس ثمة بلد يرى فيه الجسر الأكيد أو المفاوض المضمون في نزاعات المنطقة طويلة الأمد . فلا تثريب في ان القوة الفعلية لتركيا ليست قريبة بأي حال من الاحوال من القوة الاميركية.

وبينما تناضل سياسة تركيا المتمثلة في " صفر مشاكل " جاهدة في آرمينيا وقبرص، فإن استراتيجيتها في التقارب مع ايران وروسيا والسودان وسورية ومعهم حماس تخلق لها المشاكل وعدم الثقة وتراجع في العلاقات مع الاتحاد الاوروبي واسرائيل والولايات المتحدة بل وحتى مع بلدان عربية مثل مصر والاردن والسعودية وكذلك السلطة الفلسطينية.

وبيات امراً اكثر ارجحية ان "العمق الاستراتيجي" الذي يسعى اليه داود اوغلو قد يعود بنتائج عكسية متسبباً في ارتباطات ضحلة وغير اساسية مع بلدان جديدة قليلة ولاعبين غير دوليين على حساب تضييع الفرص السياسية والاقتصادية مع دول اخرى.

الا ان ذلك لا يعني أزمة لا فكاك منها أو ابتعاد تركيا الكامل عن حلفائها الغربيين . فما يحرك حزب العدالة والتنمية ليس إعادة اصطفاف ايديولوجي بل مسعى عقلاني وبراعما تي لتحقيق اكبر قدر من المصالح القومية لتركيا.

في الحقيقة، تمثل الانجاز الاساسي لسياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية في كسر الرقم القياسي في زيادة حجم التجارة التركية مع الشرق الاوسط وروسيا، وجذب الكثير من الاستثمارات

الاجنبية الى البلد من اوروبا والصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي (GCC). ويتنبأ صندوق النقد الدولي بحصول تقدم مطرد لتركيا، فهي تتفاخر الان باحتلالها المرتبة الثانية عشر لأكبر إجمالي ناتج قومي بين مراتب مجموعة الدول العشرين* .

لا بد من القول ان حزب العدالة والتنمية يواجه ضغطاً داخلياً عارماً لاعادة جعل تركيا لاعباً عالمياً نابضاً بالحياة ذا اقتصاد مُعزز وليس القيام بإعادة توجيهه ايدولوجي . اجبر هذا الاتجاه العام حزب العدالة والتنمية على تبني سياسة خارجية عقلانية براغماتية لتحقيق أكبر قدر من المصالح التركية.

وعلى الرغم من ان هذا يعني صداماً لا مفر منه مع الاتحاد الاوروي والولايات المتحدة ولاعبين اقليميين آخرين، فانه يعني ايضاً السعي الى حلول عبر حسابات عقلانية للكلفة والمنافع اكثر من السعي وراء عداء ايدولوجي . ومن الجلي انه مع اقتصاد ينمو سريعاً وشهية للحصول على حصة اكبر في العالم، ستواصل تركيا سعيها الحثيث لمتابعة مشاريع خارج منطقتها المريحة .

والامر غير الواضح هو إذا ما ستكون مستعدة لتعاطي مع هكذا مستقبل منطبق ومعتد .

دخلت تركيا بين اكثر الدول جذباً للاستثمار الخارجي . كما ارتفع حجم الصادرات من ٣٣ ملياراً الى ١٣٠ ملياراً في نهاية سنة ٢٠٠٨ . وفي المدة ما بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ ، انخفضت معدلات التضخم وأسعار الفائدة بشكل كبير ، كما استقرت العملة التركية، في حين انخفضت الديون الحكومية إلى مستويات أكثر احتمالاً .

* تركيا اليوم، حسب التقارير المنشورة، الدولة السادسة عشرة في العالم من حيث قوة اقتصادها.

قفز الناتج القومي الاجمالي لتركيا بين عامي ٢٠٠ - ٢٠٠٨ من ٣٠٠ مليار دولار الى ٧٥٠ مليار دولار، بمعدل نمو بلغ ٦.٨% وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي ٣٣٠٠ دولار الى حوالي ١٠,٠٠٠ دولار. (المترجمة)